نشاط الصيد، فرصة للاستثمار وإحداث تنمية محلية – ولاية مستغانم نموذجا –

Fishing activity, an investment opportunity and local development - Mostaganem state as a model

مواعي بحرية[1]
جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم – الجزائر
bahria.mouai@univ-mosta.dz

تواتي خديجة
المركز الجامعي أحمد زبانة– غليزان – الجزائر
Khadidja.touati@cu-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 07 /2021/12 تاريخ القبول: 13 /2022/02 تاريخ القبول: 2022/03/03

ملخص:

يعالج هذا المقال أهمية نشاط الصيد كمحرك أساسي لإحداث تنمية محلية مع اسقاط ذلك على ولاية مستغانم باعتبارها ولاية ساحلية، فامتداد ساحلها المقدر بـ 124,5 كلم، وتنوع موارده البحرية، يجعل الولاية تمتلك ثروة سمكية إنتاجية كامنة، وهو الأمر الذي يجعلها تتسم بالخصوصية في مجال الصيد ودافع مميز لتحفيز وتشجيع الاستثمار كآلية لدعم وتعزيز دور قطاع الصيد البحري في تحقيق تنمية محلية في هذه الولاية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أبرز المؤهلات التي يمتلكها قطاع الصيد لولاية مستغانم والتي يمكن اعتبارها كمرتكزات للاستثمار في نشاط الصيد، ويمكن اعتبارها كعوامل جذب للاستثمار المحلي، الوطني والأجنبي خاصة إذا ما تم العمل على تحسين مناخ الاستثمار في الولاية بشكل عام.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ولاية مستغانم قد حظيت بالنصيب الأوفر من الاهتمام من طرف السلطات فيما يخص ترقية نشاط الصيد وتعزيز دوره في إحداث تنمية محلية، حيث لا يمكن إنكار الجهود المبذولة في ظل هذا التوجه، ولكن بالرغم من ذلك لا يزال النقص يعتري اكتمال تحقيق مساعيه المرسومة، وذلك بسبب وجود عديد المشاكل التي تطرح نفسها والتي تحتاج إلى خطط تكميلية لاحتوائها ومعالجتها.

الكلمات المفتاحية: الصيد، التنمية المحلية، الاستثمار، الثروة السمكية، تربية المائيات.

Abstract:

This article addresses the importance of fishing activity as a key driver to emphasize local development, to deploy this on Mostaganem as a coastal state. Its coastline as estimated of 124.5 km and the diversity of its marine resources make the state possess an underlying productive fish wealth. Therefore, that makes it specialized in fishing field & a distinctive motivation to stimulate and encourage investment as a mechanism to support and strengthen fishing sectors' role in achieving state's local development.

This research paper aims to highlight the most prominent qualifications held by the fishing sector in Mostaganem state upon which can be considered as the basis for investment in fishing activity &also can be considered as domestic attractions for national and foreign investment, especially if it works to improve the state investment environment generally.

This study maintained that Mostaganem had received authorities' great attention in regard with the fishing activity promotion and emphasis its role in affecting local development, hence these efforts under this trend could not be denied. But despite of that the lack of completion of its planned endeavor's still not yet achieved because of many problems that presented themselves and needed complementary plans to contain and address them.

Key words: *fishing, local development, investment, fisheries, aquaculture.*

1 – المؤلف المرسل: مواعي بحرية، bahria.mouai@univ-mosta.dz

مقدمة:

يعتبر قطاع الصيد من القطاعات الاقتصادية والاستراتيجية التي يعول عليها في تحقيق التنمية، ومجالا هاما للتقدم بالنظر لما يوفره من مناصب شغل، ومصدرا لخلق الثروة ومؤشرا لقياس الازدهار الاقتصادي؛ وقد حاز هذا القطاع في الجزائر اهتمام السلطات بالشكل الذي جعله مسارا جديدا ضمن الخطط الاقتصادية الحالية والمستقبلية.

ويعتبر قطاع الصيد في الجزائر مصدرا هاما للغذاء ومناصب العمل، وهو يوفر كميات كبيرة من المنتجات السمكية على مستوى السوق الاستهلاكية، وهو الأمر الذي توجب معه إعادة هيكلة هذا القطاع والعمل على ترقيته بما يتناسب مع أهميته الاقتصادية في أن يصبح قطاعا بديلا عن المحروقات، مع مراعاة الأخذ في الحسبان كل المناطق الساحلية الصيدية واستغلالها بالشكل الأمثل وعدم استثناء أيا منها حتى لو كانت ذات اسهام بسيط، والبحث في ذات الوقت عن مناطق جديدة للاستثمار الصيدي فيها.

يضم الشريط الساحلي الجزائري عدة ولايات تعتبر مناطق صيد وتشكل حوضا للثروة السمكية في الجزائر، وتعتبر ولاية مستغانم إحدى هذه الولايات؛ وهي تزخر بثروات هامة مزدوجة الطبيعة، زراعية وصيدية، وقد شهدت السنوات الأخيرة وبسبب التوسع الحضاري في الولاية تراجعا على مستوى القطاع الزراعي والفلاحي بالرغم من الاهتمام التي توليه السلطات لهذا القطاع، في حين وعلى الجانب الآخر شهدت هذه السنوات التفاتة قوية لقطاع الصيد البحري في ولاية مستغانم، والذي أصبح يعول عليه في تحقيق تنمية محلية ثلاثية الابعاد، اقتصادية اجتماعية وبيئية تماشيا مع متطلبات ومسارات التنمية المستدامة على المستوى الكلي.

فالشريط الساحلي والثروات السمكية والدعم الحكومي كانت بمثابة مقومات يرتكز عليها لجعل نشاط الصيد في ولاية مستغانم مجالا لاستقطاب الاستثمار المحلي والاجنبي خاصة نشاط الصيد القاري وهو نشاط يتم في السدود، ويعتمد على زرع الأسماك وصيدها بنظام موسع دون أي علف صناعي، وهو نظام صديق للبيئة، الامر الذي يتماشى مع أهداف الاستدامة البيئية، التي تعتبر ركيزة أساسية لخطة التنمية المستدامة 2030، وقد تركز نشاط الصيد القاري في ولاية مستغانم حول تربية المائيات التي لاقت ترحيبا من طرف المستثمرين وحققت نتائج وصفها مختصون وخبراء في المجال بالإيجابية.

بعد هذا الطرح تتبلور إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال التالي:

ما هي مؤهلات الاستثمار في نشاط الصيد على مستوى ولاية مستغانم؟

أهمية البحث

إن أهمية هذه الورقة البحثية هي جزء من أهمية الموضوع الذي تعالجه، ألا وهو نشاط الصيد الذي يعتبر أحد أهم مجالات الاستثمار ضمن قطاع الصيد البحري وتربية المائيات باعتباره قطاعا حيويا خاصة في ظل مساعي تحقيق اهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وهي خطة ذات أبعاد ثلاثية اقتصادية، اجتماعية وبيئية، تتفق في مجملها مع قطاع الصيد القاري من حيث أنه قطاع ثلاثي الأهمية اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا.

ومستغانم كولاية ساحلية تتمتع بموقع استراتيجي مكنها من أن تسهم في تعزيز قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وتكتسي مكانة هامة في تحقيق قفزة هامة على مستوى التنمية المحلية للولاية مما جعل السلطات الولائية وبدعم حكومي تولي أهمية كبيرة لهذا القطاع وتسعى إلى ترقيته من خلال تشجيع الاستثمار في نشاط الصيد خاصة مجال تربية المائيات التي من المتوقع أن تساهم في تنوع المنتوج السمكي وزيادة الثروة السمكية، إضافة إلى خلق مناصب الشغل على مستوى الولاية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية نشاط تربية المائيات كأحد المجالات القوية لخلق مشاريع استثمارية في مجال الثروة السمكية والتي من شأنها تحقيق تنمية محلية بالدرجة الأولى وفتح آفاق جديدة نحو تحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال الوقوف على أهم المؤهلات والامكانيات التي تجعل من ذلك أمرا ممكنا بشكل أكثر فعالية.

منهج البحث

في إعداد هذه الورقة البحثية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث تم توظيف المنهج الوصفي عند التطرق إلى أهمية قطاع الصيد البحري في الجزائر بشكل عام وولاية مستغانم بشكل خاص، وكذلك للوقوف على الإمكانيات الصيدية لهذه الولاية، اما المنهج التحليلي فقد تم توظيفه عند التطرق إلى تطور قطاع الصيد خلال فترة زمنية مختارة، حيث تم تحليل وتفسير التطور الحاصل حسب متغيرات معينة وكذلك عند التطرق إلى وضعية مشاريع تربية المائيات ضمن نشاط الصيد القاري والتي عرفتها ولاية مستغانم ضمن هذا القطاع الهام.

تقديم خطة البحث

بغرض الإجابة على إشكالية الورقة البحثية وبلوغ أهدافها، تم تقسيم البحث إلى ستة محاور أساسية هي:

- توطئة حول نشاط الصيد في الجزائر
- علاقة التنمية المحلية بنشاط الصيد
- أهمية نشاط الصيد بولاية مستغانم
- إمكانيات قطاع الصيد بولاية مستغانم
- تطور قطاع الصيد لولاية مستغانم
- المشاريع الاستثمارية في نشاط الصيد في ولاية مستغانم

المحور الأول: توطئة حول نشاط الصيد في الجزائر

أولا: أهمية قطاع الصيد البحري في الجزائر

يعتبر الصيد البحري من الأنشطة التي يمارسها الإنسان منذ أزل الزمان، وتزخر الجزائر بمكانة جيو–استراتيجية ممتازة، تميزها إطلالتها على البحر الأبيض المتوسط حيث تعتبر من بين 23 دولة المطلة عليه بشريط ساحلي طوله 1280 كلم، وتضم الجزائر 14 ولاية ساحلية و31 ميناء من أهمها ميناء الجزائر، ميناء الغزوات، ميناء القل، وميناء مستغانم.

تتوفر الجزائر على مساحة بحرية خاضعة للقضاء الوطني مخصصة للصيد البحري تقدر بـ 9,5 مليون هكتار ضمن البحر الأبيض المتوسط، منها 15 % خاصة بالجياب chalutages ويقدر احتياطي الموارد الصيدية البحرية في الجزائر بـ 500000 طن، كما أن الساحل الجزائري يحتوي على احتياطي كبير من المرجان الأحمر والإسفنجيات، إضافة إلى المخزون الهائل من الثروة السمكية والمقدر بأكثر من 194 نوع، وتحتوي الجزائر أيضا على حوالي 100000 هكتار من مسطحات المياه الطبيعية والاصطناعية الصالحة لتطوير أنشطة تربية الأحياء المائية والمصايد الداخلية[1].

كما يحتوي الساحل الجزائري على مخزون هام من الأسماك المهاجرة الكبيرة، وأنواع أخرى من الأسماك ذات القيمة التجارية العالية (أسماك بيضاء، قشريات، أصداف .....) وأكثر من 600 نوع من الطحالب البحرية التي تستخدم في الصناعات الدوائية والزراعية[2].

كل هذا جعل الجزائر تولي أهمية بالغة للصيد البحري خاصة في السنوات الأخيرة باعتباره قطاعا اقتصاديا اجتماعيا حيويا من حيث قدرته على توفير الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يعول عليه في زيادة الناتج المحلي الخام ومن ثمة رفع معدل النمو

الاقتصادي، كما أصبح ينظر إليه بأنه قطاعا بيو–اقتصاديا له من الأهمية ما يجعله يساهم بشكل فعال في تحقيق التنيمة المستدامة حيث جاء ذلك مدرجا ضمن أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وقد تجسد في هدفها الرابع عشر والمتمثل في حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة[3].

وفي ظل أهمية القطاع وفي ظل ما يزخر به من مقومات فقد اصبحت الحكومة تراهن ليس فقط على صيد الأسماك ولكن أيضا على تربية الأحياء المائية، إذ وفي إطار التدابير المتعلقة بالاستدامة تم وضع واعتماد ثلاث خطط خماسية ، واحدة منها تتناول على وجه الخصوص الصيد القاري المرتكز على تربية المائيات؛ وواحدة للصيد البحري والمحيطي والأخرى للصيد الحرفي؛ ومن أجل تعزيز تربية الأحياء المائية وبغرض تقييم إمكانيات الصيد وتطوير الأساليب المناسبة لإدارتها الرشيدة، فقد تم إنشاء عدة هياكل للدراسات والبحوث منها مركز الدراسات والتوثيق لمصايد الأسماك، والوكالة الوطنية لتنمية مصايد الاسماك [4].

وقد قامت الوزارة الوصية بتخصيص حوالي 900 مليار سنتيم لدعم الأحواض المائية وتربية المائيات، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة المؤشر الإيجابي لدخول عالم التصدير خارج المحروقات، وهو الأمر الذي جعل وزارة الصيد البحري وتربية المائيات تتبنى استراتيجية تنموية حقيقية قد تجعل الاستثمار في هذا النشاط قادرا على خلق الثروة والمساهمة في زيادة معدل نمو الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق تنمية محلية حقيقة؛ وفي هذا السياق، فقد تم إبرام عديد الاتفاقيات وذلك في إطار الشراكة مع المتعاملين الأجانب، والتي يعول عليها في تصدير ما لايقل عن 70 % من الأسماك الجزائرية بعد الأكتفاء الذاتي[5].

ثانيا: المكانة الحالية للجزائر في البحر الأبيض المتوسط

بالنظر إلى موقعها المطل على عرض البحر الأبيض المتوسط، فإن الجزائر مؤهلة بأن يكون لها قطاع صيد بحري كفيل بأن يصبح البديل الاقتصادي عن قطاع المحروقات وذلك باعتبار مؤشرات الصيد في البحر الأبيض المتوسط والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل (1): المكانة الحالية للجزائر في البحر الأبيض المتوسط

المصدر: مخطط تنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات، المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، 2020، ص: 05.

يشير الشكل أعلاه، والذي أعدته منظمة التغذية والفلاحة إلى وضعية ومكانة قطاع الصيد البحري في الجزائر في البحر الأبيض المتوسط، وذلك من حيث الشغل، حجم الصيد وكذلك الاسطول، فمن حيث الشغل نلاحظ أن هذا القطاع يضم 5/1 من المسجلين البحريين، ويوفر 12% من مناصب الشغل، أما عن حجم الصيد فهو يمثل 12% من مجموع الكميات المصطادة، و27 % من الإنتاج من السمك الأزرق، في حين أن أسطول الصيد البحري الجزائري يمثل 5 % من مجموع الاسطول المتوسطي، و30 % من الاسطول المتوسطي الخاص بصيد السردين، علما أن الأسطول البحري الجزائري مكون من سفن الصيد بالجياب، سفن صيد السردين وسفن المهن الصغير بالإضافة إلى سفن النزهة، حيث تشير النسبة 30% إلى أهمية السردين في مكونات الإنتاج السمكي التي ينتجها قطاع الصيد البحري بالجزائر.

كما نلاحظ أيضا أن منظمة التغذية والفلاحة قد حددت مجموعة من المؤشرات، سميت بمؤشرات الصيد البحري في البحر الأبيض المتوسط، حيث تمتلك الجزائر 6 مؤشرات تميزها وتؤهلها بأن يكون لها قطاع صيد بحري منتج، فعال واعتباره قطاعا سوسيو –اقتصاديا قادرا على تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما تراهن الجزائر على هذا القطاع في تحسين الصادرات خارج المحروقات، وهو الامر الذي سيمكنها من الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

دائما وفي إطار النهوض بهذا القطاع، فقد عملت الوزارة الوصية على إعداد مخطط تنموي لشُعب الصيد البحري وتربية المائيات لسنة 2020، حيث تجسدت أهداف هذا المخطط فيما يلي[6]:

- المساهمة الفعالة في توطيد الأمن الغذائي المستدام؛
- توفير منتجات ذات نوعية للاستهلاك مع المحافظة على الثروات الصيدية في إطار الصيد المقبول؛
- تنمية وتعزيز قدرات منظومة الإنتاج المحلي والوطني.

لقد حدد ذات المخطط محاور التدخل ذات الأولوية والتي تضمنت أربعة مستويات يمكن إبرازها من خلال الشكل:

الشكل (2): محاور التدخل ذات الأولوية ضمن المخطط التنموي لشعب الصيد البحري وتربية المائيات

المصدر: مخطط تنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات، مرجع سابق، ص: 09.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن الجزائر أصبحت تولي أهمية كبيرة لقطاع الصيد البحري، حيث تشير محاور التدخل ذات الأولوية التي جددتها المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات إلى التوجه نحو استدامة الثروة السمكية والمحافظة عليها من خلال تربية المائيات، وهذا من الناحية الاقتصادية والتي تتجسد في مساهمة هذا القطاع في تحقيق التنمية المستدامة؛ كما ركز المخطط في محوره الأول على البعد الاجتماعي وذلك من خلال المحافظة على مناصب الشغل واستحداث أخرى جديدة خاصة تلك المهن الخاصة التي تتطلبها مشاريع تربية المائيات والاستزراع المائي من خلال الأقفاص العائمة وغيرها من المشاريع الجديدة التي يشهدها هذا القطاع.

في حين ركز المحور الثاني على رغبات وتطلعات مستهلك قطاع الصيد البحري والذي لابد من إرضائه من خلال الوفرة والنوعية والتنوع في المنتوج السمكي، أما المحور الثالث فقد خصص للمرافقة وذلك من خلال إنشاء مراكز دعم خاصة تسهر على مساعدة ومرافقة ترقية المستثمرين الخواص في مجال تربية المائيات وذلك بغرض تقديم كل التسهيلات المناسبة والاستشارات والتوجيهات اللازمة.

أما المحور الرابع والأخير، فقد خصص للمهنيين إذ لابد من إشراك المهنيين في التسيير المحكم والتسويق الناجع لمنتوجات الصيد البحري والاستعانة بتجارب وخبرات دول أخرى في هذا القطاع، والعمل بذلك على ترقية الإنتاج السمكي بالجزائر.

ويعزى هذا الاهتمام بقطاع الصيد القاري في الجزائر إلى التحفيز المقدم للمستثمرين من حيث أسعار الامتياز والدعم، اذ تطبق الوزارة وفقا لقانون المالية 2014 سعر 1 دج للمتر المربع الواحد للامتياز في اليابسة في حين حددت سعر 1800دج للهكتار الواحد بالنسبة للامتياز في البحر مع ضمان التغطية الكاملة لفوائد البنوك وتوقيع اتفاقيات مع وكالات الدعم لتسهيل الاجراءات بالنسبة للمستثمرين في المجال؛ ويقوم نظام مرافقة الاستثمار في شعب الصيد البحري وتربية المائيات "سايبا" على لامركزية الاجراءات الخاصة بالاستثمار وهذا من خلال "الشباك الموحد" الذي يوفر مختلف العمليات ذات الصلة بالمشاريع الاستثمارية على المستوى المحلي؛ حيث يتوجه كل مستثمر راغب في خلق مشروع لتربية المائيات إلى غرفة الصيد البحري بالولاية التي يقطن بها للاستفادة من الامتيازات الممنوحة للمستثمرين على مستوى وكالات الدعم والبنوك وكذا من تسهيلات جمركية لاستيراد الأسماك الصغيرة والبلاعيط الموجهة لتغذية الأسماك[7] .

وقد استهدف نظام "سيبا" الفاعلين التاليين[8] :

- المهنيين الناشطين في الصيد البحري وتربية المائيات؛
- الشباب من رجال البحر ومن البلديات الساحلية؛
- الشباب ذوي الشهادات في مجال العلوم الصيدية وتربية المائيات وعلوم البحر؛
- المستثمرين في أنشطة الصيد البحري وتربية المائيات القبلية والبعدية؛
- المستثمرين المؤهلين لتربية المائيات البحرية.

وقد حددت الوزارة أولوية لتربية الأسماك والمحار في أعالي البحار في الاقفاص العائمة و4 شعب خاصة بمجال تربية المائيات في المياه العذبة وهي تربية الأسماك في الاقفاص على مستوى السدود والحواجز المائية وتربية الأسماك والجمبري في الأحواض الترابية والاسمنتية وتربية الأسماك المدمجة مع الفلاحة والصيد القاري على مستوى السدود [9].

المحور الثاني: علاقة التنمية المحلية بنشاط الصيد

لم يطرح مفهوم التنمية المحلية إلا مع بداية الثمانينيات حيث توجهت التنمية إلى أن تكون عملية تشارك فيها كل شرائح المجتمع، وهي تتجه إلى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية، وقد اختلفت تعاريف التنمية المحلية حسب اختلاف التوجهات والمقاربات المستعملة من قبل المنظرين والمفكرين في هذا المجال، وباختلاف توجهات الهيئات الدولية، حيث قدمت هيئة الأمم المتحدة تعريفا للتنمية

المحلية على أنها": العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها"[10]

كما عرفتها وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية على أنها:" عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس على تنظيم أنفسهم للقيام بعمليات التخطيط والتنفيذ، حيث يقومون بتحديد حاجياتهم الجماعية والفردية والتعرف على مشاكلهم، ويقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات وعلاج تلك المشكلات وتنفيذ هذه الخطط على المستوى المحلي"[11]

فالتنمية المحلية بحسب هذا المفهوم وعديد المفاهيم التي عالجتها هي عملية ديناميكية لتوحيد جهود أفراد المجتمع المحلي وبمساعدة الحكومة وتوجيهها في إطار تغيير حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحقق لهم الرفاه مع التركيز على القطاعات ذات الميزة في تحقيق تنمية محلية.

وباعتبار أن ولاية مستغانم يميزها موقعها الساحلي مع تميزها في الاعتماد على نشاط الصيد في تحقيق عنصري الغذاء والشغل لسكانها، ولكونه قطاعا اقتصاديا بالدرجة الأولى إضافة إلى بعديه الاجتماعي والبيئي، فإنه من المنطقي أن يكون لنشاط الصيد بجميع أنواعه بما فيها الصيد القاري علاقة بالتنمية المحلية، وهنا يبقى الاشكال في تحديد نوع العلاقة بين التنمية المحلية وقطاع الصيد البحري، والتي يمكن دراستها وتحليلها وفق ثلاثة اتجاهات [12]:

الاتجاه الأول: نشاط الصيد يؤدي إلى تحقيق تنمية محلية

وقد تم تحليل هذا الاتجاه بالاعتماد على معرفة نوع الصيد الممارس وذلك في إطار مصايد الأسماك المحلية حيث يمكن التمييز في هذا الصدد بين نوعين رئيسيين من الصيد المحلي هما صيد الكفاف والذي كان موجها تاريخيا نحو الاستهلاك الذاتي، إذ يتحول الصيادون تدريجيا في هذه الحالة إلى " صيادي فائض الغذاء"، أما النوع الثاني فهو الصيد الاحترافي (الحرفي/ التجاري) أو (الصناعي/ التجاري) الممارس من طرف صيادين محترفين متخصصين وهنا يكون ما تم اصطياده موجها للتسويق محليا أو للتصدير.

في هذه الحالة فإن التنمية المحلية ستتحقق في ظل الفرضية القائلة بأن نشاط الصيد يصبح مركزا لاستراتيجية اقتصادية في إطار المنطقة، باعتبار أن نشاط الصيد البحري والموارد البحرية سيعمل على تطوير الأنشطة ذات الصلة مثل الصناعات الغذائية، التجارة، الفندقة، السياحة، المطاعم، زيارات السياحة البيئية الترفيهية، وهو ما يوحي إلى ديناميكية مقاولاتية حقيقية شاملة ومشتركة بين القطاعات؛ إذ أن هذا التكتل من الأنشطة البحرية حول نشاط الصيد والذي هو بلا شك المحور الرئيسي، سيؤدي إلى خلق جو ملائم محليا لعرض المنتجات والخدمات المرتبطة بالتنمية المستدامة للمحيط البحري، وإلى طلب متزايد على المستوى الإقليمي، الوطني وحتى الدولي على نفس هذه المنتجات والخدمات.

لكن وبالرغم من مساهمة النشاط الصيد في التنمية الاقتصادية، إلا أن مساهمته في تحقيق تنمية محلية مرهون ببذل الجهد الكبير للحفاظ قدر الإمكان على أنشطة معالجة المنتجات السمكية محليا، وبالتالي فإن نشاط الصيد لا يمكن التعويل عليه دون إرساء مقومات لتطوير المناطق التجارية والتي هي بمثابة ركيزة أساسية للتنمية المحلية، إذ لابد من وجود أنشطة تحفيزية أخرى مستقلة عن نشاط الصيد في المناطق الساحلية المعنية.

الاتجاه الثاني: نشاط الصيد يمكن أن يدعم التنمية المحلية

لقد تم تحليل هذا الاتجاه في ظل ضرورة توافر الوعي الكافي بأهمية نشاط الصيد في المناطق الساحلية، فقد أظهرت حوالي 37 دراسة اعتمدت على المقارنة بين عدة مناطق ساحلية متوسطية تنتمي إلى الجزائر، فرنسا، رومانيا، البرتغال وتونس، أن نشاط الصيد في

هذه المناطق يمثل تحديا أساسيا من حيث توفير مناصب الشغل والدخل وكذلك الثروة الحيوانية، الغذاء (توفير البروتين للسكان)، بالإضافة إلى أنه مصدر مهم للنقد الأجنبي للدول النامية.

الاتجاه الثالث: التنمية المحلية يمكن أن تدعم نشاط الصيد

غالبا ما يشير تطوير نشاط الصيد إلى عملية تحديث مستمرة يتم الوصول إليها من خلال زيادة في إنتاجية العمل تتحقق بعد عملية دائمة للتراكم الإنتاجي، وعادة ما يصاحب هذه الظواهر تكامل متزايد لأنشطة الصيد في قطاعات الصناعة الغذائية.

المحور الثالث: أهمية نشاط الصيد بولاية مستغانم

بالإضافة إلى طابعها الفلاحي المتميز، تعتبر ولاية مستغانم من الولايات الساحلية التي تزخر بموارد صيدية تمكنها من تحقيق تنمية محلية من خلال رفع العائد الاقتصادي وخلق مناصب شغل وتوفير مصدر مهم للغذاء، فمنذ حوالي 4 سنوات قام وفد من الخبراء من الجزائر والاتحاد الأوروبي بزيارة إلى ولاية مستغانم والتي دامت يومين، وقد جاء ذلك في إطار تنفيذ برنامج تنويع الاقتصاد عبر قطاع الصيد البحري وتربية المائيات والذي سمي بـ "ديفيكو 2" حيث اعتبرت ولاية مستغانم من بين الولايات النموذجية التي استفادت من هذا البرنامج على غرار الجزائر وعنابة وعين تموشنت[13].

وقد أبرز لوري جون ميشال خبير في تسويق الأسماك لدى الاتحاد الأوروبي أن ولاية مستغانم تتوفر على منشآت ومرافق صيدية منظمة وفق المقاييس المعمول بها من شأنها المساهمة في تطوير هذا القطاع وتسويق المنتوجات الصحية في أحسن الظروف، وقد أكد بعد زيارته لمسمكة صلامندر على أهمية عصرنة وتحسين أداء هذه المسمكات وتنظيم عملية التسويق لتوفير منتوج ذي نوعية وفي ظروف صحية جيدة [14].

قد اشتمل برنامج "ديفيكو 2" على مختلف المجالات المتعلقة بقطاع الصيد البحري وتربية المائيات على غرار التكوين في ميدان التحكم الصحي لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات والمساعدة التقنية في ميدان الإحصائيات وتوفير وتسليم معدات الإعلام الآلي وتجهيزات تربية المائيات ومعدات المخابر .[15]

وأوضح مدير القطاع بالولاية السيد رحماني أن الهدف من هذا البرنامج يكمن في رفع نسبة التنويع الاقتصادي للبلاد من خلال التنمية المستدامة وتحسين الأداء الاقتصادي لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات وهذا ما يتضمنه أيضا المخطط الوطني لتنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات 2020؛ كما سيسمح البرنامج بتقوية إمكانات التأطير والتسيير اللازمة لترسيخ استراتيجية القطاع وترقية وتثمين شعب الصيد البحري وتربية المائيات من الإنتاج إلى التسويق وكذا تقوية قدرات التنظيمات المهنية على غرار الغرف الولائية للصيد البحري وتربية المائيات والجمعيات المرتبطة بالقطاع[16] .

المحور الرابع: إمكانيات قطاع الصيد بولاية مستغانم

قبل الخوض في عرض وضعية قطاع الصيد بولاية مستغانم من حيث أهميته الاستثمارية وكفرصة لتحقيق تنمية محلية، لابد من الوقوف على الإمكانيات التي يزخر بها هذا القطاع وذلك وفق ما صرح به مسؤول مصلحة الامداد بمديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية مستغانم بعد إجراء مقابلة شخصية معه بمكتبه، والمتمثلة فيمايلي:

- مساحة منطقة الصيد البحري تقدر بـ 2679 كلم^2
- الثروة السمكية الحية المخزنة في الساحل 25000 طن.
- الكتلة الإجمالية الحية: 75000 طن.

– الموانئ: يوجد بمستغانم ميناء مزدوج (تجاري – صيد بحري) وميناء بصلامندر آخر بسيدي لخضر، بالإضافة إلى ميناء استيديا الخاص بالصيد في أعالي البحار، وكذا تجسيد مشروع ميناء صيد صغير بمنطقة البحارة ببلدية اولاد بوغالم في اقصى شرق الولاية، وفيمايلي عرض للخصائص التي تميز كل ميناء:

– **ميناء مستغانم** مختلط (الصيد البحري، تجارة) ، ومن خصائصه:

- **02** حوضين مساحتهما 30 هكتار من المياه
- **01** حاجز رئيسي كاسر للأمواج طوله 1830 م
- **10** أماكن للرسو بالأرصفة للمعاملات التجارية طولها 1376 م
- 04 أماكن للرسو المتخصص (الحبوب، سكر أحمر، زفت وخمور)
- مركز خاص بالبواخر من نوع "RORO"
- حظيرة للحاويات مساحتها 15000 م^2
- وسائل لشحن البضائع وضمان حركة السفن التجارية
- قدرات الاستقبال: 155 وحدة

* سفن الصيد: 33
* سفن لصيد السردين: 37
* سفن للأعمال الصغيرة: 85

– **ميناء الصيد لسيدي لخضر** (الميناء الصغير) وهو يحتوي على:

- حاجز أولي لكسر الأمواج: 610 م
- حاجز ثانوي لكسر الأمواج: 330 م
- أماكن للرسو بالأرصفة :496 م
- حوض مائي: 04 هكتار
- أرضية: 4.2 هكتار
- عدد السفن (طاقة الاستيعاب): 135 سفينة
- قدرات الاستقبال: 106 وحدة

* سفن الصيد: 18
* سفن لصيد السردين: 32
* سفن للأعمال الصغيرة: 56

– **ميناء الصيد و النزهة (صلامندر)**، وهو يحتوي على

- حاجز أولي لكسر الأمواج: 707 م
- حاجز ثانوي لكسر الأمواج: 290 م
- أماكن للرسو بالأرصفة :635 م

- حوض مائي : 7.5 هكتار
- أرضية : 3 هكتار
- عدد السفن (طاقة الاستيعاب): 205 سفينة
- انجاز فضاء حديث لبيع الأسماك، من اجل تنظيم سوق بيع الأسماك و محاربة التجارة غير الشرعية

أما فيما يخص الأسطول البحري للولاية فهو يتميز بتباينه من خلال عمر الوحدات المشكلة حسب مايلي:

- 40 % من السفن يقل عمرها عن 10 سنوات.
- 20 % من السفن يتراوح عمرها ما بين 10 سنة و 20 سنة.
- 30 % من السفن يتراوح عمرها ما بين 20 و 30 سنة .
- 10 % من السفن يفوق عمرها 30 سنة.

– أما أنواع السفن المشكلة لهذا الأسطول فهي كالتالي :

- هناك 180 وحدة صيد منها 43 وحدة من السفن الجيبية، و82 سفينة لصيد السردين، و55 وحدة صيد صغيرة الحجم .
- إلى جانب 784 وحدة صيد ترفيهي

– أما فيما يخص مناطق الاستزراع المائي أو كما تسمى مزارع تربية المائيات، فتمتلك الولاية اثنان (02):

- منطقة استزراع مائي بسيدي لخضر مساحتها 01 هكتار؛
- منطقة استزراع مائي بستيديا مساحتها 12.000 م^2

– أما بالنسبة لطلبات الإمتياز:

- عددها 21 طلب
- عدد الإمتيازات الممنوحة (مزارع تربية المائيات) 18 امتياز ويمكن تقسيمها كمايلي:
- المزارع السمكية: 14
- مزارع المحار: 04
- مزراع دخلت حيز الخدمة: 05
- مزارع في طور الإنتاج: 02

– أما بالنسبة للسدود: 03 سدود

- سد واد الكراميس ببلدية عشعاشة مأهول بالسكان ومستغل للصيد القاري؛
- سد كرادة بسيدي علي مأهول بالسكان؛
- سد الشلف؛

بالرغم من هذه الإمكانيات التي يتوفر عليها قطاع الصيد لولاية مستغانم، إلا أن العديد من المسؤولين عن القطاع وكذا المتخصصين الأكاديميين يرون أن ميناء مستغانم يعتبر ميناءا تجاريا اقتصاديا بالدرجة الأولى، حيث تقدر المساحة المخصصة لهذا الغرض بـ 1373.5 متر خطي مقابل 302.4 متر خطي فقط مخصصة للصيد، الامر الذي يعرقل السير الحسن للميناء بسبب قوة النشاط التجاري التي يشهدها الميناء من حيث الرسو الهائل للبواخر التجارية الأجنبية المحملة بمختلف السلع، فقطاع الصيد في مستغانم لا يحظى بنفس الأهمية.

إن هذا الواقع الذي يميز قطاع الصيد بالولاية جعل المسؤولون يفكرون في إيجاد الحلول المناسبة للنهوض بنشاط الصيد وإعطائه الاهمية التي تؤهله لأن يكون قطاعا منتجا، وقد تجسد ذلك في البداية بتعزيز القطاع بهياكل مينائية قاعدية أخرى تمثلت في ميناء استيديا والذي خصص للصيد في اعالي البحار، و ميناء صيد صغير بمنطقة بحارة ببلدية اولاد بوغالم بأقصى شرق الولاية، حيث تندرج ترقية الصيد في أعالي البحار في إطار مايلي [17]:

- الاستغلال الأفضل للمورد الصيدي؛
- تنويع الإنتاج؛
- انتظام تموين السوق الاستهلاكية؛
- ترقية الصناعات التحويلية والصادرات.

المحور الخامس: تطور نشاط الصيد بولاية مستغانم

لقد حظي نشاط الصيد في ولاية مستغانم باهتمام السلطات وذلك في إطار إنعاش الاقتصاديات المحلية، الأمر الذي جعل القطاع يشهد تطورا ملحوظا، حيث قمنا في هذه الورقة البحثية بتحليل هذا التطور على ثلاثة مستويات والمتمثلة في أسطول الصيد البحري، الإنتاج السمكي وعدد خرجات الصيد، وذلك في ظل ما توفر لدينا من معلومات تم تزويدنا بها من طرف مديرية الصيد البحري والموار الصيدية لولاية مستغانم.

أولا: تطور اسطول الصيد خلال الفترة 2000 – 2018

لتحليل اتجاه تطور أسطول الصيد البحري لولاية مستغانم، كان لابد من تقسيم فترة التحليل إلى فترتين، الفترة الأولى من 2000 إلى 2010 والثانية من 2011 إلى 2018 وذلك على النحو الموالي:

1. تحليل تطور أسطول الصيد البحري خلال الفترة 2000 إلى 2010: فيما يلي يبين الجدول رقم (1) تطور أسطول الصيد البحري لولاية مستغانم والذي يتكون من ثلاثة أنواع من السفن والمتمثلة في سفن الصيد بالجياب، سفن صيد السردين وسفن المهن الصغيرة، حيث يتبع هذا الجدول بتمثيل بياني يوضح أكثر اتجاه هذا التطور.

الجدول (1): تطور أسطول الصيد البحري خلال الفترة 2000 –2010

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سفن الصيد بالجياب	31	31	31	34	30	32	32	39	40	43	43
سفن صيد السردين	40	41	42	45	50	54	55	63	72	81	82
سفن المهن الصغيرة	26	26	26	91	26	28	28	54	54	55	55
المجموع	**97**	**98**	**163**	**99**	**106**	**230**	**115**	**272**	**166**	**179**	**180**

المصدر: مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية مستغانم، 2020.

الشكل (3): التمثيل البياني لتطور أسطول الصيد البحري لولاية مستغانم خلال الفترة 2000 –2010

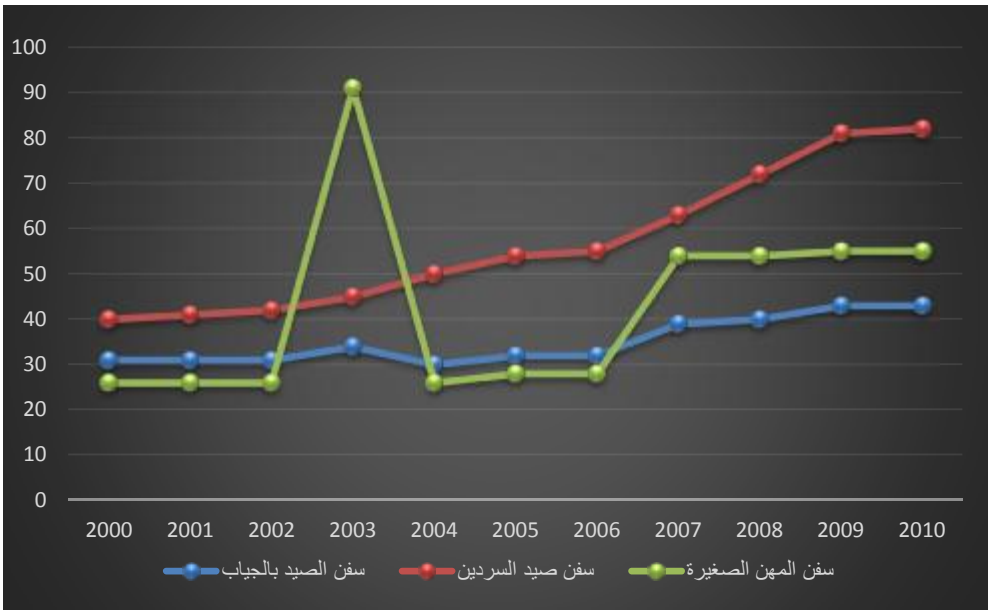

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

نلاحظ أن أسطول الصيد البحري لولاية مستغانم قد تطور في الإجمال خلال الفترة 2000–2010 بمعدل 86%، حيث تعزى هذه الزيادة إلى تطور عدد السفن التي تشكل هذا الأسطول، ذلك أن سفن الصيد بالجياب قد عرفت زيادة خلال هذه الفترة مقدارها حوالي 39%، أما سفن صيد السردين فقد عرفت زيادة بنسبة 105 وهي زيادة معتبرة عززت أسطول الصيد البحري للولاية مما يبين اهتمام السلطات بهذا النوع من السفن التي تعتبر وسيلة هامة لإنتاج السردين والذي يعتبر مصدرا غذائيا هاما لأهالي الولاية ومصدر رزق لهم في ذات الوقت.

في حين قدرت الزيادة التي عرفتها سفن المهن الصغيرة بحوالي 112 وهي كذلك زيادة معتبرة، مع الإشارة إلى الزيادة الهامة المحققة في سنة 2003 والمقدرة بنسبة 250 بالمقارنة مع السنوات الثلاثة السابقة ليعرف هذا النوع من السفن تراجعا بنفس النسبة في السنة الموالية.

2. تحليل تطور أسطول الصيد البحري خلال الفترة 2011 إلى 2018

فيما يلي يبين الجدول رقم (2) تطور أسطول الصيد البحري لولاية مستغانم، حيث يتبع هذا الجدول بتمثيل بياني يوضح أكثر اتجاه هذا التطور.

الجدول (2): تطور أسطول الصيد البحري خلال الفترة 2011 –2018

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سفن الصيد بالجياب	42	44	41	41	41	41	46	47
سفن صيد السردين	83	83	80	83	83	80	80	75
سفن المهن الصغيرة	58	59	59	71	91	113	120	110
المجموع	**183**	**186**	**180**	**195**	**215**	**234**	**246**	**232**

المصدر: مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية مستغانم، 2020.

الشكل(4): تطور أسطول الصيد البحري خلال الفترة 2011 – 2018

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على الجدول رقم (02)

تباعا للفترة السابقة 2000–2010، نلاحظ استمرار تطور أسطول الصيد البحري خلال فترة التحليل 2011–2018 وذلك من حيث عدد السفن، حيث قدرت الزيادة الإجمالية خلال هذه الفترة بنسبة 27%، إذ عرفت سفن الصيد بالجياب زيادة بمعدل 12%، في حين عرف عدد سفن صيد السردين استقرارا نوعا ما من 2010 إلى 2015، ليتراجع تراجعا طفيفا من سنة 2016 إلى غاية 2018، بينما عرف عدد سفن المهن الصغيرة زيادة ملحوظة قدرت بأكثر من 89% حيث شهدت هذه الزيادة في الثلاث سنوات الأخيرة من فترة الدراسة أي من 2016 إلى 2018.

ثانيا: تطور الإنتاج السمكي حسب مجوعة الانواع خلال الفترة 2000 –2019

لتحليل اتجاه تطور إنتاج مختلف أنواع الأسماك التي تزخر بها سواحل ولاية مستغانم، كان لابد من تقسيم فترة التحليل إلى فترتين، الفترة الأولى من 2000 إلى 2009 والثانية من 2010 إلى 2020 وذلك على النحو الموالي:

1. تحليل تطور الانتاج السمكي حسب مجموعة الأنواع خلال الفترة 2000 – 2009

فيما يلي يبين الجدول رقم (3) تطور الإنتاج السمكي لولاية مستغانم وذلك حسب أربعة أنواع من السمك وهي السمك الأبيض، السمك الأزرق، المحار، والرخويات، حيث يتبع هذا الجدول بتمثيل بياني يوضح أكثر اتجاه هذا التطور.

الجدول (3): تطور الإنتاج السمكي حسب مجموعة الأنواع خلال الفترة 2000 – 2009 بالطن)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السمك الأبيض	1,500	1,788	5,640	4,175	1,899	1.634,220	1.901,132	1.579,588	841,915	678,424
السمك الأزرق	7,300	8,559	8,183	12,336	11,860	14.666,260	18.542,402	13.852,633	10.288,319	10.940,656
المحار	130	220	179	234	206	211,100	277,225	164,384	105,601	146,204
الرخويات	0	0	0	0	308	310,130	415,878	462,361	313,558	212,260
المجموع	**9,000**	**11,016**	**14,034**	**16,895**	**14,353**	**16.945,13**	**21.233,827**	**16.114,744**	**11.647,952**	**12.042,530**

المصدر: مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية مستغانم، 2020

الشكل(5): تطور الإنتاج السمكي حسب مجموعة الأنواع خلال الفترة 2000 – 2009 (بالطن)

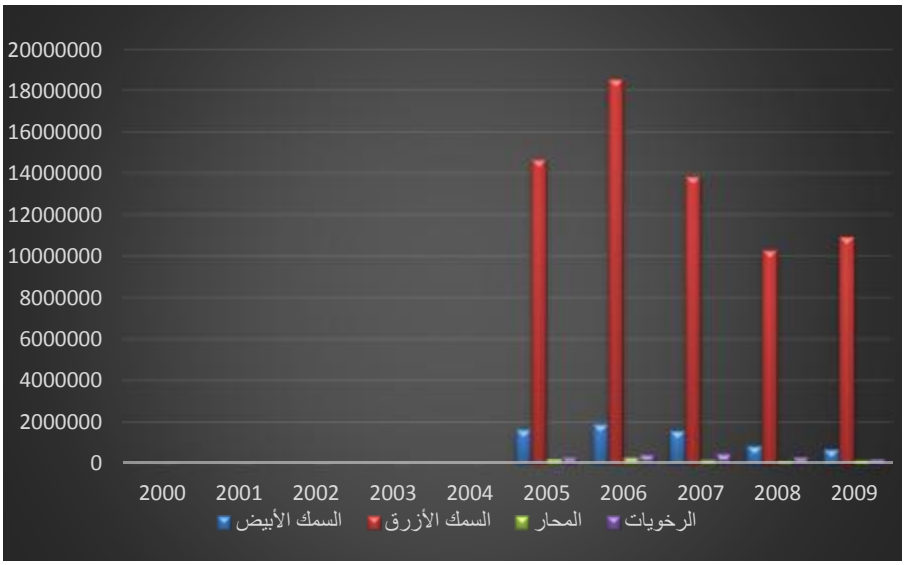

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول (3)

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم 3 ومن خلال التمثيل البياني التابع له بأنه وإلى غاية سنة 2004 لم يكن الإنتاج السمكي لولاية مستغانم من جميع الأنواع السمكية بالكميات الهامة خاصة الرخويات منها؛ وانطلاقا من سنة 2005 سجل الإنتاج السمكي ومن جميع الأنواع قفزة واضحة خاصة إنتاج السمك الأزرق الذي سجل أعلى قيمة له سنة 2006 بما يعادل 18.542.402 طن ليتراجع في الثلاث سنوات التالية حيث قدرت نسبة التراجع بين سنتي 2006 و2009 بـ 41 %.

2. تحليل تطور الانتاج السمكي حسب مجموعة الأنواع خلال الفترة 2010 – 2019

فيما يلي يبين الجدول رقم (4) تطور الإنتاج السمكي لولاية مستغانم وذلك حسب نفس الأنواع السابقة، حيث يتبع هذا الجدول بتمثيل بياني يوضح أكثر اتجاه هذا التطور.

الجدول(4): تطور الإنتاج السمكي حسب مجموعة الأنواع خلال الفترة 2010 – 2019 (بالطن)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السمك الأبيض	924,466	1.025,056	882,188	778,780	733,441	1.634,220	1.024,344	1 197,481	1 181,842	1070,464
السمك الأزرق	8.190,256	7.253,390	6.726,417	5.985,157	5.089,726	14.666,260	5.381,590	5 225,738	8 204,356	8290,508
المحار	67,924	98,498	65,799	52,837	33,228	211,100	44,128	17,220	19,728	13,776
الرخويات	369,043	501,889	361,077	233,832	266,339	310,130	328,411	413,401	378,398	406,007
المجموع	**9, 551,689**	**8,878,833**	**8,035,481**	**7,050,606**	**6,122,734**	**16,300,480**	**6,778473**	**6,853840**	**9,784324**	**9,780,755**

المصدر: مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية مستغانم، 2020.

الشكل(6): تطور الإنتاج السمكي حسب مجموعة الأنواع خلال الفترة 2010 – 2019 (بالطن)

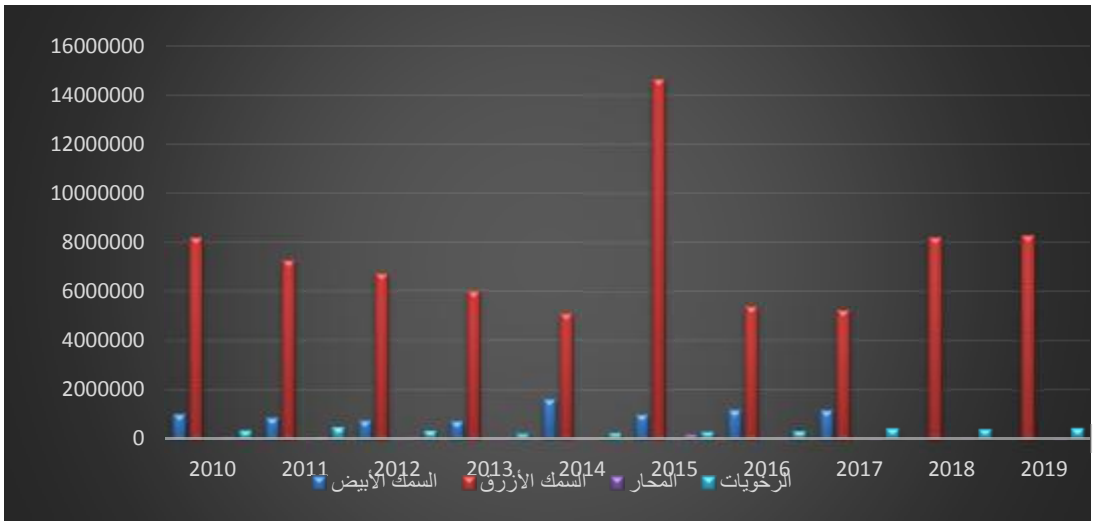

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 4

يلاحظ أن ما يميز هذه الفترة من التحليل هو إنتاج السمك الأزرق الذي يحافظ على مرتبته الأولى مقارنة بإنتاج الأنواع السمكية الأخرى، وذلك بالرغم من التراجع المسجل من سنة 2009 إلى غاية 2014، ليقفز سنة 2015 بمعدل 188 بالمقارنة مع السنة التي قبلها، ويعود بعدها للتراجع تقريبا بنفس نسبة الزيادة المحققة وذلك سنتي 2016 و2017، ويرتفع مجددا خلال سنتي 2018 و2019 حيث قدرت هذه الزيادة بحوالي 59% بين سنتي 2017 و2019.

ثالثا: تطور عدد خرجات الصيد

لقد اعتبر عدد خرجات البحارة من أجل الصيد كمؤشر يمكن اعتماده لمعرفة اتجاه تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر، ولقد عرف هذا المؤشر تطورا ملحوظا بالنسبة لقطاع الصيد البحري في ولاية مستغانم في العشرين سنة الأخيرة، حيث يمكن إبراز ذلك على مرحلتين كمايلي:

1. تحليل تطور عدد خرجات الصيد خلال الفترة 2000 – 2009

فيما يلي يبين الجدول رقم (5) تطور عدد خرجات الصيد البحري في ولاية مستغانم خلال 10 سنوات انطلاقا من سنة 2000، وذلك حسب ثلاثة أنواع من الصيد بحسب نوع السفن المستخدمة في ذلك، حيث يتبع هذا الجدول بتمثيل بياني يوضح أكثر اتجاه هذا التطور.

الجدول (5): تطور خرجات الصيد البحري خلال الفترة 2000 –2009

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصيد بالجياب	0	0	0	8 264	4 828	5 109	6 210	5 621	3 610	3 687
صيد السردين	0	0	0	10 016	8 904	7 276	8 614	7 101	4 393	5 099
المهن الصغيرة	0	0	0	9 124	15 670	5 118	3 352	2 951	943	759
المجموع	**0**	**0**	**0**	**27404**	**29402**	**17503**	**18176**	**15673**	**8946**	**9545**

المصدر: مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية مستغانم، 2020.

الشكل(7): تطور خرجات الصيد البحري خلال الفترة 2000 – 2009 حسب نوع الصيد

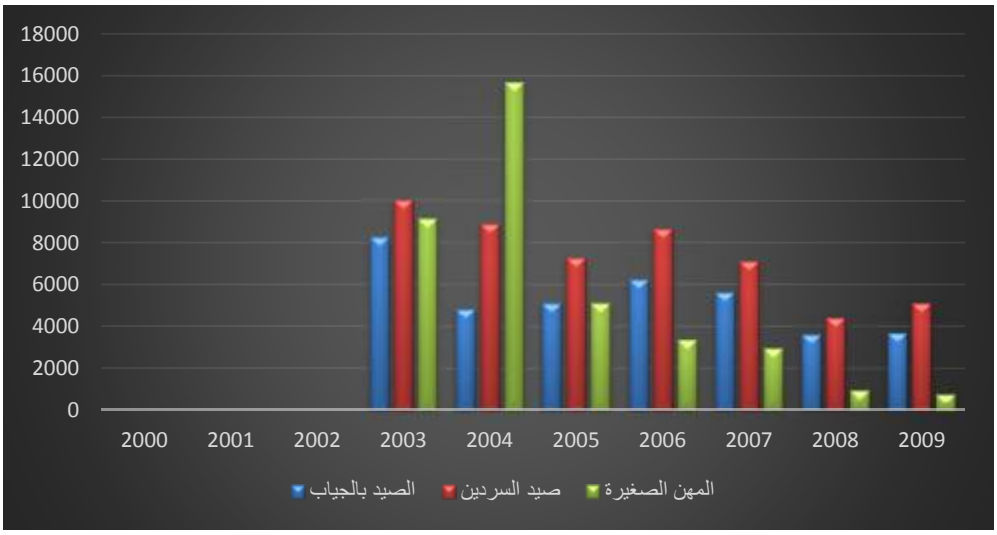

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول (05)

يبين الجدول رقم 5 وما تبعه من تمثيل بياني انعدام خرجات الصيد البحري بالنسبة لجميع أنواعه الثلاثة، ليتغير اتجاه هذا المؤشر وهو عدد خرجات الصيد انطلاقا من سنة 2003، حيث نلاحظ أن عدد خرجات صيد السردين في هذه السنة تفوق على باقي خرجات الصيد الأخرى، في حين شهدت سنة 2004 تفوق عدد خرجات صيد المهن الصغيرة، أما خلال السنوات التالية وإلى غاية 2009 نلاحظ أن عدد خرجات صيد السردين يبقى في المرتبة الأولى؛ أما عن عدد خرجات الصيد بالجياب فقد شهد تذبذبا مرة بالزيادة وأخرى بالنقصان خلال فترة التحليل الأولى 2000– 2009.

2. تحليل تطور عدد خرجات الصيد خلال الفترة 2010 – 2018

فيما يلي يبين الجدول رقم (6) تطور عدد خرجات الصيد البحري في ولاية مستغانم خلال 9 سنوات انطلاقا من 2010، وذلك حسب ثلاثة أنواع من الصيد بحسب نوع السفن المستخدمة في ذلك، حيث يتبع هذا الجدول بتمثيل بياني يوضح أكثر اتجاه هذا التطور.

الجدول (6): تطور خرجات الصيد البحري خلال الفترة 2010 –2018

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصيد بالجياب	4 288	6 826	6 534	5 147	4 571	5 732	4 769	4 564	2 181
صيد السردين	4 443	4 371	3 929	3 393	2 513	2 678	1 866	2 824	568
المهن الصغيرة	852	1 119	792	627	944	1 683	1 961	2 520	651
المجموع	**9583**	**12316**	**11255**	**9167**	**8028**	**10093**	**8596**	**9908**	**3400**

المصدر: مديرية الصيد البحري تربية المائيات لولاية مستغانم، 2020.

الشكل(8): تطور خرجات الصيد البحري خلال الفترة 2010 – 2018 حسب نوع الصيد

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الجدول (06)

من خلال الجدول 6 والبيان التالي له يمكن القول أن الفترة الثانية من التحليل تغير فيها ترتيب عدد خرجات الصيد البحري، حيث حظي عدد خرجات الصيد بالجياب في هذه الفترة بالتواجد في الصدارة مع وجود تذبذب بالزيادة والنقصان، ولكن بفارق كبير بالمقارنة مع فترة التحليل الأولى، وقد شهدت سنة 2011 أعلى عدد خرجات هذا النوع من الصيد؛ وفي مقابل ذلك نلاحظ تراجع عدد خرجات صيد السردين بشكل واضح خلال هذه الفترة مقارنة بفترة التحليل الأولى، وهو ما يعكسه الواقع على مستوى أسواق السمك بالولاية والتي أصبحت تعاني نقص في وفرة السردين.

المحور السادس: المشاريع الاستثمارية في نشاط الصيد في ولاية مستغانم

بالرغم من التطور الذي شهده قطاع الصيد في العشرين سنة الأخيرة، إلا أن المسؤولون والقائمون على القطاع يرون ان حصة ولاية مستغانم من الإنتاج السمكي لا تزال متأخرة بالمقارنة مع ولايات ساحلية أخرى ومقارنة كذلك مع امكانياتها الفنية، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (1): حجم الإنتاج السمكي حسب الولايات الساحلية سنة 2019

الولاية	2019	2019 (%)
الشلف	4493	4,3
بجاية	2524	2,4
تلمسان	8145	7.8
تيزي وزو	727	0.7
الجزائر العاصمة	3346	3,2
جيجل	3065	2,9
سكيكدة	6463	6.2
عنابة	8745	7.5
مستغانم	5892	5,6
وهران	9704	9,3
بومرداس	7077	6.7
الطارف	4069	3,9
تيبازة	6676	6,4
عين تموشنت	15426	14.7
التونة الحمراء	1437	1,4
المحموع الجزئي	**86888**	/
(الصيد الحرفي + تربية المائيات)	17992	17,2
المجموع الكلي	**104881**	**100%**

Source : Les principaux indicateurs du secteur de la pêche : année 2019, numéro 916, p : 13.

يتضح من الجدول أعلاه أن ولاية تموشنت قد احتلت مرتبة الصدارة في حجم الإنتاج السمكي بنسبة 14,7 % من الإنتاج الوطني الإجمالي سنة 2019 بالرغم من التراجع المسجل مقارنة بسنة 2018 والذي قدر بنسبة 33,33 % (أنظر الشكل رقم 08)، تليها ولاية وهران والتي سجلت إنتاجا بقيمة 9704 طن أي ما يعادل 9,3 % من الإنتاج الوطني الإجمالي، في حين سجلت ولاية تلمسان 8145 طن من الإنتاج السمكي أي بنسبة مئوية قدرت بـ 7,8 %، أما عن ولاية مستغانم فقد جاءت في مرتبة متأخرة نوعا ما إذ سجلت 5892 طن خلال سنة 2019 أي ما يعادل 5,6 % من إجمالي الإنتاج الوطني وذلك بعد كل من عنابة، بومرداس، تيبازة وسكيكدة بنسبة 7,5 %، 6,7 %، 6,4% و 6,2 % على التوالي، ويلاحظ أن ولاية مستغانم قد سجلت تراجعا قدره 37,6 % عن سنة 2018 (أنظر الشكل 08)، والأمر سيان بالنسبة لغالبية المناطق الساحلية ما عدا سكيكدة، بومرداس، الطارف وولاية عنابة، حيث سجلت هذه الولايات زيادة في حجم الإنتاج السمكي ما بين 2018 و2019 وذلك بنسب قدرت بـ 24,7%، 21,4%، 17,9%، 14,5% على التوالي.

الشكل (08): الإنتاج السمكي حسب الولايات

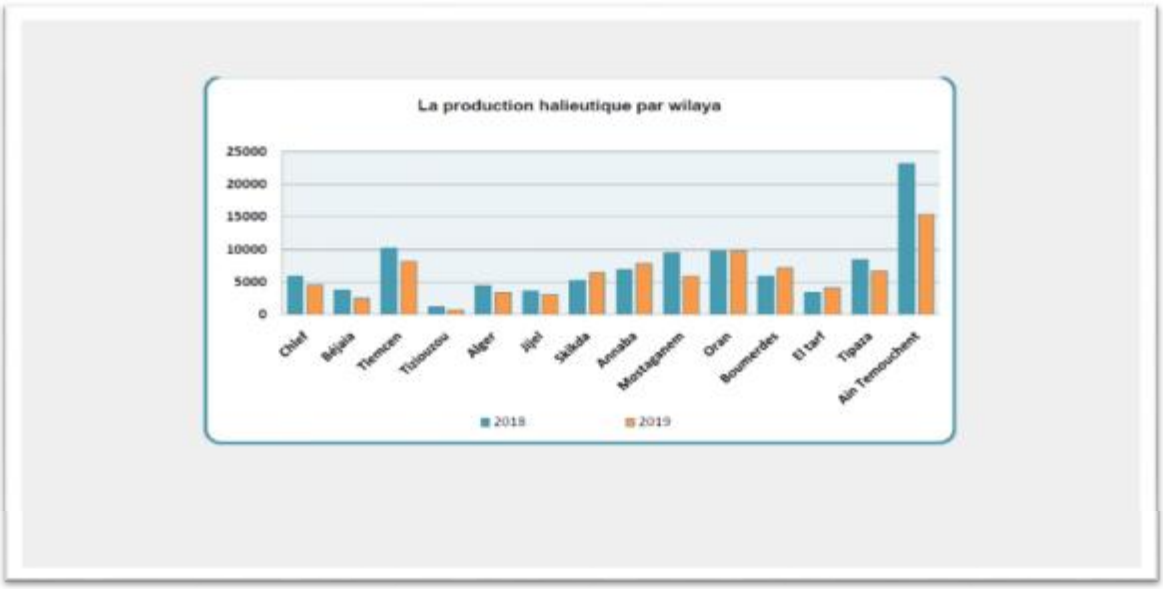

Source: Les principaux indicateurs du secteur de la pêche : année 2019, numéro 916, p : 04.

وفي إطار ترقية نشاط الصيد بالجزائر وإعادة تأهليه ضمن مخطط سنة 2020 المشار اليه سابقا، وبغرض رفع الإنتاج السمكي واستدراك التراجع على مستوى العديد من الولايات واستغلال ولايات أخرى، فان عديد المشاريع الاستثمارية في مجال تربية المائيات تمت مباشرتها، حيث كانت النتائج متباينة خلال سنة 2019 كما يظهرها الجدول (02):

الجدول (02): إنتاج تربية المائيات

الولاية	2019	2019 (%)
عين الدفلة	1033	21,8
عين تموشنت	161	3,4
الجزائر العاصمة	13	0,3
بشار	195	4,1
بجاية	5	0,1
بومرداس	13	0,3
الشلف	1184	25
الطارف	100	2,1
قالمة	114	2,4
جيجل	60	1,3
مستغانم	9	0,2
وهران	208	4,4
ورقلة	220	4,6
غليزان	440	9,3
سطيف	59	1,2
سيدي بلعباس	67	1,4
سكيكدة	14	0,3
تيبازة	551	11,6
تيزي وزو	86	1,8
تلمستان	204	4,3
المجموع	**4735**	**%100**

Source: Les principaux indicateurs du secteur de la pêche : année 2019, numéro 916, p : 14.

تتضح بيانات هذا الجدول من خلال التمثيل البياني رقم (09) حيث أحرزت ولاية الشلف الترتيب الأول من حيث الإنتاج السمكي

المتأتي من تربية المائيات وذلك بنسبة 25% من إجمالي الإنتاج الوطني، تليها ولاية عين الدفلى بنسبة 21,8%، وولاية تيبازة في المرتبة الثالثة بنسبة 11,6%.

الشكل (09): الإنتاج السمكي المتأتي من تربية المائيات

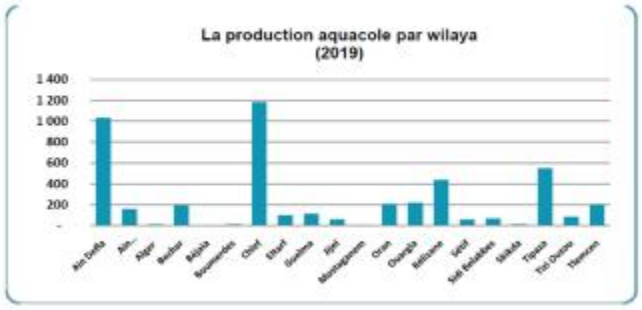

Source: Les principaux indicateurs du secteur de la pêche : année 2019, numéro 916, p : 05.

ونلاحظ من خلال البيان السابق ان ولاية مستغانم محل الدراسة تبقى متأخرة كذلك من حيث الإنتاج السمكي المتأتي من تربية المائيات إذ لم تسجل سوى **0,2%** من إجمالي الإنتاج الوطني وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بباقي الولايات، وخاصة إذا ما قورنت بالمجهودات المبذولة على المستوى المحلى من أجل دعم هذا النشاط وجعله رافعة أساسية للرفع من مستوى الإنتاج المحلى للولاية وتغطية الطلب المحلى، ناهيك عن مساهمته في تنمية الولاية من خلال العديد من المرتكزات مثل خلق مناصب الشغل، خلق مشاريع صغيرة، دعم السياحة على مستوى الولاية وغيرها من الانعكاسات الإيجابية التي تصبو الولاية إلى تحقيقها من خلال تنمية قطاع الصيد بالاعتماد على نشاط تربية المائيات.

وبالنظر إلى كل هذه الأسباب، وبالنظر إلى حجم الطلب على المنتوج السمكي كنوع أساسي من الغذاء بالنسبة لسكان ولاية مستغانم والذي يعتبرونه مزودا أساسيا للجسم بعنصر البروتين، وفي ظل الأرقام المسجلة لسنة 2019 (أنظر الجدول 02) ارتأت السلطات المحلية للولاية أن تعمل جاهدة أكثر في سبيل أن تجعلها حقلا استثماريا في مجال تربية المائيات وذلك ضمن مخطط تنمية شعب الصيد وتربية المائيات لسنة 2020.

أولا: إنجازات استثمارية في قطاع الصيد بولاية مستغانم

بهدف ترقية نشاط الصيد بولاية مستغانم ورفع الإنتاج السمكي، يعمل الساهرون على هذا القطاع الحساس على تشجيع الاستثمار على المستوى المحلي من خلال انجاز عديد المشاريع الهامة التي من شأنها تحقيق تنمية محلية وانعاش الولاية اقتصاديا واجتماعيا؛ ويأتي ذلك في إطار تنمية وتعزيز قدرات منظومة الإنتاج المحلي والوطني، وهو ما نص عليه مخطط تنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات لسنة 2020، وحسب تصريحات مسؤولي مديرية الصيد البحرية وتربية المائيات للولاية، فقد استفاد هذا القطاع من إنجازات مختلفة خلال الفترة 2003 – 2007 كان أهمها مايلي [18] :

– استحداث ورشات لبناء وصناعة السفن وغرف التبريد؛

– التعزيز بمسمكات عصرية لترشيد بيع السمك بالجملة والقضاء على التجارة الفوضوية التي تعرفها جل البلديات الساحلية بالولاية،

– توفير الرافعات ومجال اصلاح السفن ومؤسسات صناعة الثلج ومحطات الوقود واقتناء شاحنات التبريد لنقل منتوج الصيد البحري،

– انشاء وحدة لصناعة عتاد الصيد البحري كالشباك والحبال وغير ذلك من العتاد والوسائل التي يحتاجها الصيادون المحترفون والهواة.

ومن بين المشاريع الهامة التي باشرتها المديرية الوصية على القطاع في مطلع سنة 2014 هي مشاريع الأقفاص العائمة لتربية الأسماك وخاصة أن الولاية تتوفر على مواقع مؤهلة لذلك وقع عليها الاختيار منذ سنوات، فالأول يوجد ببلدية استيديا لتربية نوع سمك ذئب البحر، والثاني ببلدية سيدي لخضر لتربية سمك الاجوج، والثالث ببلدية أولاد بوغالم في منطقة البحارة؛ وعن مصدر من مديرية الصيد البحري فانه يوجد عديد الطلبات في هذا المجال يعتزم أصحابها الاستثمار ومنهم مستثمران اجنبيان [19]

ولتمكين حاملي المشاريع من خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة من إنشاء مشاريع تمكنهم من فتح مناصب شغل جديدة والمساهمة في تحقيق تنمية محلية، فقد استفاد أكثر من 60 شابا سنة 2014 من قروض بنكية وجهت وخصصت للاستثمار في تربية المائيات مع تقديم التسهيلات اللازمة والدعم من طرف وكالات الدعم والتشغيل بولاية مستغانم؛ هذا و قد تمت مبادرات سابقة للقيام بتجربة تربية المائيات بسدود ولاية مستغانم ومنها سد وادي الكراميس بعشعاشة وسد كرادة بسيدي علي وقد أثمرت العمليات بنتائج ايجابية مما حفز الكثير من المستثمرين على توسيع مجال نشاطهم [20].

وفي إطار استكمال برنامج "ديفيكو 2" والذي تمت المصادقة عليه سنة 2017، فتحت السلطات الولائية سنة 2018 آفاقا واعدة أمام المستثمرين الخواص خاصة الشباب من خريجي المعاهد، وذلك في مجال تربية المائيات من خلال اعتماد 23 مشروعا استثماريا بتكلفة مالية إجمالية تناهز 330 مليار سنتيم بهدف رفع القدرات الإنتاجية للثروة السمكية والتي قدرت في 2018 بنحو 10 آلاف طن سنويا والتي من المنتظر أن تصل إلى نحو 100 ألف طن سنويا في آفاق 2022 وذلك بعد دخول معظم المشاريع المصادق عليها حيز الخدمة[21] .

ووفق العديد من التسهيلات المرنة التي تم منحها للمستثمرين، بالإضافة إلى تخصيص حساب خاص بتنمية الصيد البحري وتربية المائيات، فقد كان بالإمكان دخول أربعة مشاريع حيز الاستغلال والإنتاج، منها مشروع الرخويات والقشريات بشاطئ بلدية استيديا، بالإضافة إلى مشروع المزرعة العائمة بساحل بلدية سيدي لخضر لإنتاج سمك الأجوج أو ما يعرف بسمك زدورادس حيث تقدر طاقة إنتاج المزرعة التي تتوفر على 8 أقفاص عائمة بنحو 800 طن خلال كل دورة إنتاج، حيث ينتظر أن تصل طاقة الإنتاج لهذا المشروع التابع لمؤسسة **دوراد أواست** DAURADE DE L'OUEST إلى 4 آلاف طن مطلع سنة 2022 بتكلفة مالية تقدر بنحو مليون دينار[22] .وقد تعزز القطاع في السنتين الماضيتين بثلاثة مشاريع لتربية المائيات في الأقفاص العائمة في عرض البحر الأول ترعاه شركة موستا دوراد MOSTA DAURADE أما الثاني والثالث ترعاهما على التوالي شركتي ستيديا فيش FISH STIDIA وجرين فيش GREEN FISH، إلى جانب ذلك فقد تعزز قطاع الصيد بولاية مستغانم بتأسيس شركة ألمار ALMAR المتخصصة في عملية تصدير السمك إلى كرواتيا.[23]

ثانيا: تقييم وضعية المشاريع الاستثمارية في نشاط الصيد لولاية مستغانم خلال سنة 2020

تعد مشروعات تربية المائيات من الاستثمارات المكلفة، وبناء على تصريحات مسؤولي مديرية الصيد البحري **وتربية المائيات** لولاية مستغانم، فإن المشروع الواحد يكلف حوالي 350 مليون دينار، كما تحتاج إلى متابعة دائمة وعناية كبيرة من طرف القائمين عليه، هذا ويستفيد كل مستثمر في هذا النشاط من 20 هكتار على مستوى البحر لإقامة مشروعه، بحيث يقابل كل 20 هكتار مستفاد منها 08 أقفاص عائمة، والتي تكون قادرة على إنتاج ما يقارب 600 طن في فترة ما بين 12 إلى 14 شهر.

وتمثل البطاقة التالية حوصلة عن مشاريع تربية المائيات بولاية مستغانم وذلك على مستوى ثلاثة مناطق هي استيديا، سيدي لخضر، وخضرة:

الشكل (10): توزيع مشاريع تربية المائيات على مستوى ولاية مستغانم

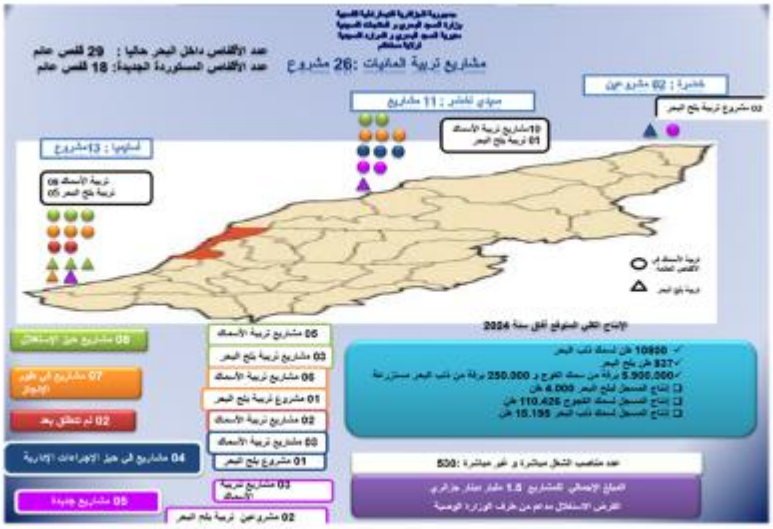

المصدر: مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية مستغانم

ويمكن توضيح تفاصيل هذه المشاريع فيما يلي:

1– منطقة نشاطات تربية المائيات استيديا : 13 مشروع

- (08) مقررات امتياز لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة .
- (04) مقررات لتربية الصدفيات بلح البحر

- (01) مشروع جديد لتربية بلح البحر

2- منطقة نشاطات تربية المائيات سيدي لخضر : 11 مشاريع

- (08) مقررات امتياز لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة
- (01) مشروع جديد لتربية بلح البحر
- (02) مشاريع جديدة لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة

3- منطقة خضرة دائرة عشعاشة: 02 مشروعين

- (02) مشروع جديد لتربية بلح البحر
- عدد رخص البناء : تم تحرير (06) رخص بناء من بين (11) رخصة

وفيما يلي عرض لوضعية المشاريع الاستثمارية في مجال تربية المائيات والتي استفاد منها قطاع الصيد لولاية مستغانم وذلك وفق تصريحات مسؤولي مديرية الصيد البحري الموارد الصيدية لولاية مستغانم:

الجدول (03): مشاريع تربية المائيات من حيث تقدمها

المشاريع	العدد	نوع التربية	العدد
مشاريع تربية المائيات في الأقفاص العائمة التي دخلت حيز الاستغلال	**08**	**تربية المائيات في الأقفاص العائمة**	**05**
		تربية بلح البحر	**03**
مشاريع في طور الإنجاز	**07**	**تربية المائيات في الأقفاص العائمة**	**06**
		تربية بلح البحر	**01**
مشاريع لم تنطلق بعد	**02**	**تربية المائيات في الأقفاص العائمة**	**02**
مشاريع في طور الإجراءات الإدارية	**04**	**تربية بلح البحر**	**03**
		تربية المائيات في الأقفاص العائمة	**01**
مشاريع الجديدة	**05**	**تربية المائيات في الأقفاص العائمة**	**03**
		تربية بلح البحر	**02**

المصدر: مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية مستغانم

حيث وفي ضوء هذه المشاريع فإن عدد الأقفاص العائمة وعدد الحبال المعلقة في البحر هي كالتالي:

- عدد إجمالي الأقفاص العائمة حسب دراسة الجدوى: 144 قفص عائم
- عدد الإجمالي الأقفاص العائمة داخل البحر حاليا: 29 قفص عائم
- عدد إجمالي الأقفاص العائمة للمشاريع الجديدة: 24 قفص عائم
- عدد الحبال المعلقة حسب دراسة الجدوى: 44 حبال معلق لتربية بلح البحر
- عدد الحبال المعلقة داخل البحر: 06 حبال معلق لتربية بلح البحر
- عدد الحبال المعلقة للمشاريع الجديدة :12 حبل معلق لتربية بلح البحر

كما يمكن الوقوف على وضعية مشاريع تربية المائيات في ولاية مستغانم حسب المناطق الثلاث وفق ثلاثة حالات:

أولا: مشاريع تسير بصفة عادية

وهما مشروعين أحدهما لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة، والآخر لتربية بلح البحر وذلك حسب بيانات الجدول التالي:

الجدول (04): مشاريع تربية المائيات التي تسير بصفة عادية

الرقم	طبيعة المشروع	المؤسسة المعنية/المستثمر المعني	البلدية	ملاحظات
20	تربية بلح البحر	عنتري بوزار رياض	بلدية إستيديا	**في حالة نشاط** عدد الحبال المعلقة : 04 مناصب الشغل :04 الإنتاج المسجل 3.655 طن من بلح البحر
21	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة	كريم خرشاف SARL GREEN FISH	بلدية إستيديا	**في حالة نشاط** عدد الأقفاص : 08 مناصب الشغل :10 دخل حيز الإنتاج سنة 2020 الإنتاج المسجل لسمك الأجوج 208.231 طن الإنتاج المسجل لسمك ذئب البحر 87.203 طن

المصدر: مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية مستغانم

ثانيا: مشاريع تربية المائيات العالقة

وهي تلك المشاريع التي تواجه قيودا تعرقل دخولها حيز التنفيذ، والتي يمكن توضيح تفاصيلها حسب الجدول التالي:

الجدول (05): وضعية مشاريع تربية المائيات العالقة بعد دخولها حيز التنفيذ

المشروع	صاحب المشروع	الموقع	طبيعة النشاط	المساحة في البحر والبر	تقدم المشروع%	القيود
SARL DAURADE L'OUEST DE	بن يوسف مازوني	سيدي لخضر	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة 16 قفص عائم	40 هكتار داخل البحر فقط	50% في البحر	نزوح كل الأقفاص العائمة إلى الشاطئ بسبب سوء الأحوال الجوية، وعليه طلب تغيير الموقع من سيدي لخضر إلى إستيديا
EURL AMIR ADJAL	عجال عبد الكريم	استيديا	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة 08 أقفاص عائمة	20 هكتار داخل البحر فقط	50% في البحر	مشروع في طور الإنجاز – المشروع بتمويل ذاتي – اقتناء المعدات واللوازم سنة 2021
EURL HADAR NASSIM	حدار نسيم	استيديا	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة 04 أقفاص عائمة	20 هكتار في البحر 1000 متر مربع على يابسة		المشروع متوقف بسبب –في انتظار حصوله على القرض الإستغلالي من طرف BADR المركزي – نزوح كلي لـ 02 من الأقفاص نحو شاطئ اوريعة واستيديا
SARL EL RAYANE EL	لكحل بن خمخام	استيديا	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة 08/04 أقفاص عائمة	20هكتار في البحر 1000 متر مربع على يابسة	50% في البحر 00% في اليابسة	المشروع متوقف بسبب –عدم إيداع ملف القرض الاستثماري على مستوى بنك BADR مستغانم بسبب خطأ في تسمية الشركة
FERHI AKMED	فرحول أحمد	سيدي لخضر	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة 08/03 أقفاص عائمة	20 هكتار في البحر فقط	30% في البحر	مشروع متوقف بسبب نقص التمويل المشروع بتمويل ذاتي حسب طلب المعني – إقتناء 03 أقفاص عائمة من بين 08 أقفاص عائمة حسب دراسة الجد وى
KAALOUL MADJID	قعلول مجيد	سيدي لخضر	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة 08/02 أقفاص عائمة	20 هكتار في البحر فقط	25% في البحر	مشروع متوقف بسبب نقص التمويل المشروع بتمويل ذاتي حسب طلب المعني بالأمر – إقتناء 02 الأقفاص فقط من بين 08 سنة 2020
SARL MOSTA AQUA-LIFE	حرير اسماعيل	سيدي لخضر	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة	20 هكتار داخل البحر فقط	00% في البحر	مشروع طور الإنجاز – المشروع بتمويل ذاتي

			08/04 أقفاص عائمة			– اقتناء المعدات واللوازم سنة 2020 من أجل تركيب 04 أقفاص من بين 08 طلب تغيير الموقع من سيدي لخضر إلى إستيديا
AIT YACINE SAID	آيت ياسين يوبة سعيد	استيديا	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة 12/06 أقفاص عائمة	20هكتار في البحر 1000 متر مربع على يابسة	00% في البحر 60% في اليابسة	مشروع طور الإنجاز – المشروع بقرض بنكي (بنك للفلاحة والتنمية الريفية) – المعني بالأمر في نزاع مع بلدية إستيدية بخصوص قرار الهدم بتاريخ 09-03-2020 لجناح الإداري لقاعدة الحياة الذي يخالف مخططات الهندسية والبناء بالخرسانة الصلبة
EURL MARIA RACHEL	بنواز وداد أحلام	استيديا	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة 08 أقفاص عائمة	20هكتار في البحر 1000 متر مربع على يابسة	00% في البحر	مشروع متوقف بسبب نقص التمويل المشروع بتمويل ذاتي حسب طلب المعني – إعذار المعنية بتاريخ 03-10-2021 لإستدراك التأخر في الأشغال
MERABTI Med AMINE	مرابطي محمد أمين	استيديا	تربية بلح البحر	05 هكتار في البحر و 800 متر مربع على اليابسة	15%في البحر 00% على اليابسة	مشروع متوقف بسبب – عجز مالي – إيداع طلب من طرف المعني لتغيير الشركة من شخص طبيعي إلى شخص معنوي وهذا مرفوض حسب التعليمات الأخيرة للسلطات المحلية
SARL MOSTA DAURADE	سنيقرة محمد	استيديا وسيدي لخضر	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة 15 قفص عائم	20 هكتار في البحر فقط	100% في البحر	في حالة نشاط حيث الإنتاج المسجل لسمك الأجوج 3.150 طن في سنة 2021 ولكن المشروع يجد عراقيل بسبب –إعذار الأول والأخير بتاريخ 03-10-2021 سبب تقديم الوضعية الحالية لمشروعه –طلب منحه قاعدة حياة (مساحة برية) بعد منحه مقرر الإمتياز داخل البحر فقط –طلب منح المعني موقع بمنطقة نشاطات تربية المائيات ببلدية إستيديا رقم القطعة 372 قسم 04 حسب مخطط منطقة نشاطات تربية المائيات
SARL AQUA COMPANY	مخالدي محمد	استيديا	تربية بلح البحر	05 هكتار في البحر و 800 متر مربع علي اليابسة	15%في البحر 00% على اليابسة	في حالة نشاط ولكن المشروع يجد عرقلة بسبب – إيداع طلب من أجل تغيير مسير مقرر الإمتياز بعد إحالة الحصص كليا بتاريخ 31-01-2019

المصدر: مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية مستغانم

ثالثا: مشاريع لم يتم الفصل فيها

وهي مشاريع خاصة بتربية الأسماك في الأقفاص العائمة أو تربية البحر، والتي تنتظر الفصل فيها في انتظار استكمال الإجراءات الإدارية لانطلاقها، وهي موضحة فب الجدول التالي:

الجدول(06): مشاريع في انتظار الفصل فيها

الشركة	اسم المعني	الموقع	النشاط	المساحة	الملاحظة
EURL HAMIDOU HAMID	حميدو حميد	استيديا	تربية بلح البحر	05 هكتار داخل البحر	موافقة مبدئية من طرف اللجنة الولائية مكلفة بمنح الإمتياز بتاريخ 24-07-2020 في انتظار الفصل فيه بسبب إعادة إرسال دراسة جدوى للمرة الثانية إلى مركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات للمصادقة والتأشير بتاريخ 24-05-2021 بعد رفع التحفظات للمرة الثانية
EURL LOUNIS OMAR	لونيس عمر	سيدي لخضر	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة/ 08	20 هكتار داخل البحر	في انتظار الفصل فيه بسبب عدم تسديد الإتاوة السنوية بسبب عدم إمضاء مقررات الإمتياز من طرف أملاك الدولة
EURL DALI MED	دالي محمد	سيدي لخضر	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة/ 08	20 هكتار داخل البحر	في انتظار الفصل فيه حين الانتهاء من تحرير مقرر الامتيار من طرف مديرية أملاك الدولة
EURL AQUA TWINS	سعيد بوخالفة	سيدي لخضر	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة/ 08	20 هكتار داخل البحر	لم يتم تحرير مقرر الإمتياز من قبل مصالح أملاك الدولة بسبب تسمية الشركة EURL AQUA TWINS بعد موافقة اللجنة الولائية بتاريخ 04-12-2019 – إعادة دراسة الملف باسم الشركة أمام اللجنة الولائية مكلفة بمنح الامتياز
EURL DJAHMANI FISH FERM	الجهماني مهند	استيديا	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة/ 08	20 هكتار داخل البحر	في انتظار الفصل فيه بسبب مشكل في الحصول على رقم التعريف الضريبي الخاص بالشركة NIF لأن صاحب الشركة مستثمر سوري الجنسية.
SARL ELEVAGE AQUACOLE MEDITERANEEN	عبورة معمر	استيديا	تربية الأسماك في الأقفاص العائمة/ 08	20 هكتار داخل البحر و1000 في اليابسة	مشروع لم ينطلق بعد – عجز مالي
EURL ORCA AQUACULTURE	ريحي مصطفى	استيديا	تربية بلح البحر	05 هكتار في البحر	في انتظار الفصل فيه بسبب نقص التمويل مع إشعار المعي بتاريخ 03-10-2021 للانطلاق في تجسيد المشروع

المصدر: مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية مستغانم

رابعا: مشاريع تربية المائيات الجديدة جديدة

بالإضافة إلى ما سبق من مشاريع، فقد عرف مجال تربية المائيات على مستوى مستغانم 05 مشاريع جديدة طرحت ملفاتها أمام الجهات المعنية وهي قيد الدراسة وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(07): مشاريع تربية المائيات الجديدة

الشركة	اسم المعني	المتوقع من الإنتاج ومناصب الشغل	الموقع	نوع المنتوج	المساحة	الملاحظة
EURL LARBI HOUCINE	العربي حوسين	500 طن/سنة و33 منصب شغل	سيدي لخضر	سمك الأجوج وذئب البحر	20 هكتار داخل البحر/ 08 أقفاص عائمة	تمويل ذاتي – دراسة الجدوى مصادق عليها من طرف المركز الوطني للبحث و التنمية في الصيد البحري و تربة المائيات بتاريخ 23-11-2020 – تم إرسال دراسة الجدوى لأعضاء اللجنة الولائية بعد المصادقة عليها بتاريخ 07-12-2020
EURL BOUNOUAR AHMED	بونوار أحمد	27 طن/ سنة و 08 منصب شغل	سيدي لخضر	بلح البحر	05 هكتار داخل البحر	التمويل ثلاثي عن طريق (ANSEJ ex ANADE – دراسة الجدوى مصادق عليها من طرف المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات بتاريخ 01-12-2020 – تم إرسال دراسة الجدوى لأعضاء اللجنة الولائية بعد المصادقة عليها بتاريخ 07-12-2020 – موافقة على المشروع من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية – سيدرس الملف على مستوى اللجنة الولائية المكلفة بمنح الإمتياز في أول جلس لها
EURL DJAMELEDINE CHENNAOUI	جمال الدين شناوي	60 طن/ سنة و09 منصب شغل	استيديا	بلح البحر	05 هكتار داخل البحر	– تمويل ذاتي – مصادقة على دراسة الجدوى من طرف المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات بتاريخ 16-01-2022 – تم إرسال دراسة الجدوى إلى أعضاء اللجنة الولائية مكلفة بمنح الامتياز
SARL AQUA-DORADA	**صباحي عبد الغافور**	600 طن/ سنة و 25 منصب شغل	خضرة عشعاشة	سمك الأجوج وذئب البحر	20 هكتار داخل البحر/ 08 أقفاص	تمويل ذاتي – المصادقة على دراسة الجدوى من طرف المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات بتاريخ 16-01-2022 – تم إرسال دراسة الجدوى إلى أعضاء اللجنة الولائية مكلفة بمنح الامتياز لإبداء الرأي بتاريخ 25-01-2022
SARL AGOGREEN	**حيوش سفيان**		خضرة عشعاشة	سمك الأجوج وذئب البحر	20 هكتار داخل البحر/ 08 أقفاص	تمويل ذاتي – تم ارسال دراسة الجدوى دراسة الجدوى إلى المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات بتاريخ 26-12-2021للمصادقة – تمت المصادقة على دراسة الجدوى من طرف المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات بتاريخ 16-01-2022.

المصدر: مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية مستغانم

بعد عرض وضعية المشاريع الاستثمارية التي عرفها مجال تربية المائيات والذي استقطب العديد من المستثمرين، فإنه من إجمالي 26 مشروع هماك فقط مشروعين دخلا حيز التنفيذ ويسيران بصفة عادية حيث مكن هذين المشروعين من رفع مستوى الإنتاج سنة 2020 إلى 3.655 طن من بلح البحر، و208.231 طن من سمك الأجوج، و87.203 طن من سمك ذئب البحر.

ولقد ساهمت هذه المشاريع في انخفاض سعر السمك في السوق وهو الامر الذي ساهم في زيادة استهلاك هذا المنتوج خلال هذه السنة (توفير الغذاء)، خاصة بعدما عرفت الأسعار ارتفاعا هائلا بالنسبة لجميع أنواع السمك، كما يمكن تأويل الزيادة في الإنتاج كذلك بالإيجابية على مستوى التنمية المحلية من حيث توفير المواد الخام للصناعات الغذائية على مستوى الولاية وتشجيع إقامة صناعات صغيرة

جديدة من نفس النوع، وتحفيز ظهور نشاطات مرافقة مثل الإطعام، والإقامة خاصة مع اتجاه الولاية في الآونة الأخيرة نحو الحرص على تعزيز طابعها السياحي، حيث يصبح من الممكن أن يساهم الإنتاج السمكي الذي تذره مشاريع الاستزراع المائي كعامل رئيسي في توفير خدمتين أساسيتين من خدمات السياحة والمتمثلة في الاطعام والإسكان، هذا ما سيؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة وزيادة أخرى، وإمكانية زيادة الدخل بالإضافة إلى إمكانية حصد العملة الصعبة، لكن وفي ظل وجود العديد من العراقيل ذات الطبيعة الإدارية والفنية والمالية، فإن ذلك يصبح غير ذو معنى إذ أن 12 مشروعا لم يدخل بعد مرحلة الاستغلال بسبب هذه العراقيل وهو الأمر الذي ينعكس بالسلب على إحداث تنمية محلية على مستوى الولاية.

ثالثا: عوائق الاستثمار في نشاط الصيد في ولاية مستغانم

بالرغم من الأهمية التي يكتسيها قطاع الصيد لولاية مستغانم ككل، وبالرغم من ما تتميز به من خصائص تميزها وتؤهلها للاستثمار في مجال تربية المائيات، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف مديرية الصيد البحري وتربية المائيات للولاية في إطار تطبيق وتجسيد برنامج مخطط شعب الصيد، فإن العديد من العراقيل والمشاكل تطرح نفسها أما تحقيق الأهداف المرجوة على مستوى مساهمة نشاط الصيد في إحداث تنمية محلية حقيقية، وقد صرح مسؤولو المديرية بأن هذه المشاكل تحول كذلك دون تطور القطاع، حيث أنهم يرون أنها تشكل عراقيل حقيقة قد تؤدي إلى تبديد الجهود المبذولة، ومن خلال ما قدموه من تصريحات في هذا الخصوص، فإن هذه المشاكل تتمثل في جملة النقاط التالية:

- ضعف الإمكانيات المادية ونقص البنية التحتية والاعتماد على معدات وأجهزة متهالكة أو قديمة وتقنيات صيد غير متطورة وهو ما لا يتناسب مع طموحات البرامج المسطرة،
- نقص توفر المعدات الخاصة بمشاريع تربية المائيات التي تحتاج إلى أقفاص عائمة وهي غير متوفرة محليا حيث يتم استيرادها من الخارج، بالإضافة إلى استيراد الزريعة وصغار بعض أنواع السمك، وهو الامر الذي يرفع من تكلفة الإنتاج السمكي؛
- مشاكل فنية وإدارية مرتبطة بتطوير المواقع،
- عدم وجود سوق سمك منظمة تخضع لقانون العرض والطلب، واستفحال ظاهرة المضاربة التي تعيق حتما مسار التنمية المحلية للولاية؛
- نقص الكوادر البشرية المؤهلة المتخصصة في مجال تربية المائيات، إذ أن قلة المشاريع الاستثمارية بالنظر إلى طول الساحل المستغانمي ينم عن عدة أسباب أهمها عدم وجود عدد كافي من المحترفين والمتخصصين في هذا المجال؛
- نقص التمويل إذ تحتاج مشاريع الاستثمار في نشاط الصيد إلى تكلفة عالية، خاصة مشاريع تربية المائيات كما أشرنا سابقا، فصعوبة الحصول على التمويل تحد من اتساع مباشرة هذا النوع من الاستثمارات، الأمر الذي استدعى فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب، وهنا تجدر الإشارة إلى جملة المشاكل التي تعتري الاستثمار الأجنبي المباشر ككل خاصة ما تعلق منها بمناخ الاستثمار في الجزائر بشكل عام.

خلاصة

في نهاية هذه الورقة البحثية، يمكن القول بأن ولاية مستغانم مؤهلة بأن تكون قطبا هاما لإنتاج الثروة السمكية من خلال استثمار حقيقي في مجال الزراعة السمكية خاصة مشاريع تربية المائيات التي عرفت مؤخرا انطلاقة يشهد لها بأنها ناجحة بالنظر إلى التطورات التي عرفها القطاع هيكليا ومؤسساتيا والتي أدت إلى تحسين مستوى الإنتاج السمكي، وهو الأمر الذي يعتبر مؤشرا جيدا للقول بأن الخطة التنموية التي وضعت بهدف ترقية القطاع يرتقب لها أن تذر بأثارها الإيجابية على التنمية المحلية للولاية مستقبلا إذا ما تم العمل على عزل وإزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي من النقاط:

- يعتبر قطاع الصيد في ولاية مستغانم من القطاعات التي يعول عليه في انعاشها اقتصاديا واجتماعيا؛
- تفعيل الشراكة المتخصصة في مجال الزراعة السمكية وصناعة صيد الأسماك قد ساهم في تطوير قطاع الصيد البحري بالولاية، وذلك ضمن مخطط تنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات،
- يعتبر قطاع الصيد لولاية مستغانم من القطاعات ذات الجذب لاستقطاب المستثمرين الأجانب؛
- وجود جملة من المشاكل المرتبطة بالاستثمار في نشاط الصيد من شأنها أن تحد من آثار هذا الاستثمار على التنمية المحلية للولاية.

في ضوء النتائج أعلاه، تقترح الباحثتان ما يلي:

- منح المزيد من الامتيازات والتسهيلات للمستثمرين المحليين والأجانب بما يتناسب مع اهداف المخططات الوطنية لتنمية قطاع الصيد البحري في ولاية مستغانم؛
- صياغة مقاربة تشاركية داخلية وخارجية يكون الهدف منها الاستفادة من خبرات البلدان التي يعرف نشاط تربية المائيات فيها تطورا جعله يساهم في انتعاش هذه الدول اقتصاديا واجتماعيا؛
- إنشاء معاهد متخصصة في مجال تربية المائيات على مستوى ولاية مستغانم وعلى مستوى باقي الولايات الساحلية، وابرام اتفاقيات دولية في إطار الدعم التقني والفني الهادف إلى اكساب مهارات خاصة في هذا المجال؛
- مواءمة القوانين والتشريعات المنظمة للقطاع لاحتياجاته وإعادة تأهيليه وترقيته بما يتناسب مع مكانته وأهميته في إحداث تنمية محلية حقيقة.
- تفعيل بدائل التمويل الحديثة التي تتناسب مع طبيعة النشاط وتسهيل إجراءات الحصول على التمويل المناسب من البنوك التقليدية.

الهوامش:

[1]– نذير قانية وقدوري صلاح الدين، إشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الاقاليم الساحلية الجزائرية – مقاربة ميدانية تحليلية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، ص: 60.

[2]– عزيزي نوال، دور المحميات البحرية في المحافظة على التنوع البيولوجي واستدامة الصيد البحري، دراسة حالة المحمية البحرية لتازة ولاية جيجل، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –بسطيف 1، 2014، ص: 56.

[3]– تقرير الأمم المتحدة، تحويل عالمنا، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الأمم المتحدة، نيويورك، 2015، ص: 31–32.

[4]-BOUSHABA Abdelmadjid، L'Algérie et le droit des pêches maritimes، Thèse de doctorat d'état en droit international public، faculté de droit département du droit public، université mentouri, (Constantine), 2008-2009, p : 10.

[5]– درار نورة وبوتريبات عائشة، الموقع الاستراتيجي وتأثيره على الصيد البحري –ميناء مستغانم نموذجا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2014، ص: 38.

[6]– مخطط تنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات، المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات، الجزائر، 2020، ص: 07.

[7]– ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الصيد البحري في الجزائر، متاح على الرابط https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الاطلاع 2020/11/09.

[8]– نظام المرافقة للاستثمار المنتج في شعب الصيد البحري و تربية المائيات SAIPA، وثيقة صادرة عن وزارة الصيد البحري وتربية المائيات، متاح على الرابط saipa-ar.pdf

[9]– ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الصيد البحري في الجزائر، متاح على الرابط https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الاطلاع 2020/11/09.

[10]–حجاب عبدالله، التنمية المحلية: النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط ، العدد 06، جوان 2017، ص: 357–358.

[11]–مرجع نفسه، ص: 358.

[12]- HANSAL Aboubakr, l'activité de la pêche et le développement local, étude de cas de la wilaya de Mostaganem, mémoire de magister en sciences économique, option économie régionale urbaine appliquée, faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, université d'Oran, 2012-2013, pp : 35-38.

[13]– وأج، خبراء أوروبيون يتفقدون قطاع تربية المائيات بمستغانم، جريدة وقت الجزائر، بتاريخ 2017/03/24، ص: 08.

[14]– نفس المرجع أعلاه.

[15]– نفس المرجع أعلاه

[16]– نفس المرجع أعلاه

[17]– المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات 2003 – 2007 الاستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات، وزارة الصيد البحري وتربية المائيات، 2003، ص: 25.

[18]– بن سعدية. ن، مستغانم، الاستثمار في تربية المائيات ينعش قطاع الصيد البحري، متاح على الرابط https://www.altahrironline.com/ara/articles/14167، تاريخ الاطلاع 2019/12/10.

[19]– نفس المرجع أعلاه.

[20]– نفس المرجع أعلاه.

[21]– العربي.ب، اعتماد 23 مشروعا استثماريا في تربية المائيات بمستغانم، جريدة الشروق اليومي، العدد 6035، بتاريخ 2018/12/27، ص: 09.

[22]– نفس المرجع أعلاه.

[23]– إدارة منتدى تربية المائيات، الجزائر، المدير العام للصيد البحري يزور المزارع السمكية لتشجيع الاستثمار، متاح على الرابط https://aquapechedz.blogspot.com/2019/07/blog-post.html، تاريخ الاطلاع 2020/12/03.